|  |  |
| --- | --- |
| **كلية الادارة والاقتصاد** | College Name |
| **ادارة اعمال**  | Department |
| **سالم صلال راهي الحسناويّ** | Full Name as written in Passport |
|  | e-mail |
|  **Professor**  |  **Assistant Professor** |  **Lecturer** |  **Assistant Lecturer**  | Career  |
|  PhD  |  Master  |  |
| **تبني المصارف والمشروعات العراقية لعملية التأجير – دراسة استطلاعية** | Thesis Title  |
| **1432ﻫ بغداد 2011م** | Year |
|  **يجمع خبراء التمويل والاستثمار على أنّ التأجير يعد حجر الزاوية لتحقيق التنمية الاقتصادية ، والتوسع فيه يسهم في دفع معدلات النمو للاقتصاد الوطني . مشيرين إلى أن هذا النوع من التمويل يعد أبرز ما ابتدعه الفكر الاقتصادي والمالي بوصفه صيغة تمويلية جديدة أكثر استجابة للاحتياجات التمويلية للوحدات الاقتصادية لتتوسع في إنتاجها أو تشغيلها من دون إضافة أعباء جديدة إلى المشروع . وقد أصبح التأجير ذروة التطور القانوني للصيغ التمويلية التي تحقق للمشروع الاقتصادي إمكانية الحصول على الأصول الرأسمالية ، من دون أن يضطر إلى أداء كامل القيمة أو التكلفة اللازمة لذلك ؛ لذا انصب اهتمام هذه الدراسة على دراسة عملية التأجير بوصفها مصدراً لتمويل المشروعات للتعرف على مدى رغبة المشروعات العراقية وقدرتها في ممارسة نشاط التأجير، وكذلك رغبة فروع المصارف العراقية وقدرتها في تمويل مشروعات التأجير ، على وفق فرضيات الدراسة باستعمال نموذجي استبيان وفقاً لمقياس " ليكرت الخماسي " ، وجّه النموذج الأول إلى المشروعات العراقية ، بوصفها مستأجرة ، والبالغة (50) مشروعاً ، فيما وجّه النموذج الثاني إلى فروع المصارف العراقية ، بوصفها مؤجرة ، والبالغة (40) فرعاً مصرفياً وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية :** **) رغبة المشروعات العراقية وقدرتها في ممارسة نشاط التأجير ، فضلاً عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دراية المشروع وإلمامه بنشاط التأجير، وحاجة المشروع لعملية التأجير ، وتوفر مصادر التأجير، وإدراك الفوائد المتأتية من عملية التأجير، ومرونة عملية التأجير , وتعهدات المشروع المستأجر مقابل تمويل أصوله من جهة ، وبين رغبة المشروعات وقدرتها في ممارسة نشاط التأجير من جهة أخرى****) رغبة فروع المصارف العراقية وقدرتها في تقديم التمويل لمشروعات التأجير، فضلاً عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دراية المصارف العراقية وإلمامها بنشاط التأجير، وحاجة المصارف العراقية لعملية التأجير ، وتوفر مصادر التأجير، وإدراك الفوائد المتأتية من عملية التأجير ، ومرونة عملية التأجير ، والإجراءات والقوانين المصرفية ، وتعهدات المشروع المستأجر تجاه المصرف في تمويل أصوله ، من جهة ، وبين رغبة المصارف العراقية وقدرتها في تقديم التمويل لمشروعات التأجير من جهة أخرى** **كما توصلت الدراسة إلى جملة من التوصيات أهمها :****) أهمية حث المشرع العراقي إلى الإسراع في تشريع النصوص القانونية والضريبية التي تنظم عمل نشاط التأجير ، وذلك بتشكيل لجنة علمية مشتركة من ذوي الكفاءة والخبرة في التمويل والمحاسبة والقانون وأساتذة الجامعات لتحديد المبادئ والقواعد المالية و المحاسبية التي يجب اتخاذها في نشاط التأجير بالاستناد إلى معايير المحاسبة المالية الدولية . 2) ضرورة قيام الجهات ذات العلاقة بتشجيع الاستثمار من خلال السماح للمصارف العراقية بإنشاء شركات التأجير التمويلي عن طريق قانون الاستثمار ، والاستفادة من خبرات وكفاءات الشركات الأجنبية التي تمارس نشاط التأجير لإدخال التكنولوجيا المتطورة للبلد** |  Abstract  |